

الفجارات و طرق استغلال مياها في العصر الوسيط ببلاد المغرب

د. محمد بن عميره

سيتناول هذا الموضوع الظروف الملائمة لحفر الفجارات ببلاد المغرب وأصولها و تقنيات حفرها فطرق استغلال مياها ببلاد المغرب في العصر الوسيط.

يرى Gautier E.F أن الواحات الشرقية تقع مجمعة، إلى حد ما، في أسفل حوض، عند سفح الأطلس الصحراوي، بين فقيق (Figuig) من جهة، و بين واحة عين صالح من جهة أخرى، على طول كلم، مكوّنة ما يعرف عند العرب بشارع النخيل، ويقسم إلى قطاعات و هي على التوالي، من الشمال إلى الجنوب، واحة الصاورة، وقرارة، و أعلى توات، وأسفله و تيديكلت، و كل هذه الواحات تشخص، بانتظام، حدًا جيولوجيا بين سهب الصخور القديمة من جهة وبين الهضاب الطباشيرية و الثلاثية، من جهة أخرى، ويتبع خط الواحات الحدّ الجيولوجي، في أقل انحناء له، و العلاقة واضحة: فالهضاب الكبرى الطباشيرية و الثلاثية، ذات قواعد منحدره انحدارا خفيفا ومنتظما نحو الواحات، تمتص كمية كبيرة من الأمطار الساقطة، و التي تُعوّض نُدرتها، في نقطة معينة، شساعة الأحواض المستقبلية التي تعيد ذلك الماء بالتّضح على الأطراف، و هذا النضح لا يكفي للري، و هنا، لا بدّ من مساعدة تلك الأحواض و تفرغها، و هذا ما فعله الإنسان الذي راح يجرّ العيون بواسطة الفجّارة كانت الفجّارة أو الأورقة الباطنية لالتقاط الماء و جرّه، معروفة في شبه الجزيرة العربية قديما، و مصطلح فقير (Fakir) المشتق من فقّر (نقبا للتّجوير) موجود في اسم فجّارة (Foggara فقارة)، و يطلق على مجموعة من الآبار محفورة في خط واحد، و متصلة مع بعضها بقناة تحت الأرض .

و قد استعملت في الحجاز كلمة كظامة (Kizàma) ، مصدرُ فعلٍ كظَمَ وتعني (الإخفاء في الداخل) و قد وصفها أبو عبيدة ت. م، نقلا عن الأصمعي و غيره من علماء الحجاز بما يلي، هي آبار " تتأسقة تحفر و يباعد ما بينها، ثم يُخرق ما بين كل

قسم التاريخ — جامعة الجزائر

1) E.F.Gautier:Le Sahara,Paris,1923,pp.150-151.

2) G.S.Colin:La marocaine et les machine hydrauliques dans le monde arabe,Hesperis,T.XIV.,Fascicule,I,1^{er} Trimestre 1932,p.40.

و معنى فقّر الأرض حفرها، و الفقرة هي الحفرة، و الفقير البئر التي تغرس فيها الفسيلة و الجمع فقْر، و الفقير هي الآبار المجتمعة الثلاث فما زاد، و قيل هي الآبار التي تُحفر و ينفذ بعضها إلى بعض، و البئر العتيقة فقير من فقّر البئر (لسان العرب، مج، ص)؛ أنظر الصورة رقم .

بئر ينقناة تؤدي الماء من الأولى إلى التي تليها تحت الأرض فتجتمع مياهها جارية ثم تخرج عند منتهائها فتسيح على وجه الأرض؛ و في التهذيب حتى يجتمع الماء في آخره، وإنما ذلك من عوز الماء ليبقى في كل بئر ما يحتاج إليه أهلها للشرب و سقي الأرض، ثم يخرج فضلها إلى التي تليها .

وهذا الأسلوب معروف عند أهل الحجاز الذين يطلقون أيضا تسمية الكظامة على قناة للرّي تكون في حوائط الأعناب أو مجموع بئرين محفورتين: الواحدة أمام الأخرى وبينهما اتصال في باطن الأرض .

وذكر تقنية الأروقة الباطنية للجرّ من إيران إلى مرآكش، مروراً بأرمينيا ووحدات الصحراء، بل يمتدّ مجالها إلى أبعد من ذلك و يقول B. Rosenberger: إنه لوحظ، في مدخل الصحراء (الأفريقية)، مؤثرات إيرانية، لا شك فيها، فالفجارات أو الخطارات هي جرّ حاذق يوجد نموذجها الأول بإيران: فدعاة الخارجية الأوائل القادمون من بلدان ظروفها الطبيعية، قريبة جداً، من تلك التي توجد على الحافة الشد للصحراء المغربية، كإيران والعراق، حملوا و لا شك معهم، حسب رأيه، تقنيات الرّي والبناء . وفي تافلات و منطقة مرآكش أطلقت كلمة خُطارة (مع خُطاطير) على أروقة باطنية للجرّ (Captage) تجلب الماء، من بئر لأخرى حتى تنتهي إلى سطح الأرض، لتصير عينا، و مثل هذه الأروقة معروفة جيّداً في واحات الجنوب التونسي، والجنوب الجزائري، في توات و قورارة (Gourara).

وتيديكلت (Tidikelt) حيث تسمى الفجارة (ير)، و هو أسلوب مألوف ومطبّق، في المناطق شبه الصحراوية من العالم القديم حيث كانت تطلق عليها بإيران ية القناة وباليمن تسمية الصهريج .

ويلاحظ E.F.Gautier أن تقنية الفجارات متطورة في الواحات المصرية حيث ظهرت أولاً، بالخارجة و الداخلة و البحرية و الفرفرة، وهي أكثر تواضعا في واحات بلاد المغرب الغربية، و أن تلك التقنية لم تتمكن من المرور من واحة إلى أخرى إلا تدريجياً على طول الواحات البرقية حيث مرت في وضوح التاريخ: جيوش الفتح و الجيش الفاطمي و غزوات الأعراب .

(أنظر ابن منظور، لسان العرب، أعاد بناء على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، ط بيروت، . ، ص G.S.Colin:op.cit.,p.40:

⁴ Les Vieilles exploitations minières et les centre métalliques du Maroc (2^{ème} .Partie), Revue géographique du Maroc, n o18, 1970, p.89.

⁵ G.S.Colin:op.cit..mp.37

⁶ G.S Colin :op.cit.op.34

⁷ L'Afrique Blanche, Paris 1939, p.128

غير أن Xavier de Planhol دور العرب في نشر الفجارات بالنصف الشمالي من الصحراء، محل شك كبير، بالرغم من أن بعض الروايات كما يقول، تنسب إدخالها إلى المؤثرات الشرقية، ومن المؤكد، كما يضيف، أن أصل الفجارات من الشرق الأدنى لكن انتشارها في الصحراء كان سابقا لانتشار الإسلام، بكل تأكيد و هذا طبعا مجرد رأي خاص، لا يرتكز على أي دليل ويظهر أن صاحبه يريد أن يجرد المسلمين من كل ما من شأنه أن يرفع من سمعتهم أو يزيد من قيمتهم التاريخية و الحضارية .

ويذهب G.S.Colin إلى القول: إن عبد (أو عبید) الله بن يونس المهندس هو الذي أدخل تقنية هذه الأروقة الباطنية إلى مراكش عند قدومه إلى بلاط الأمير المرابطي، علي بن يوسف بن تاشفين (م - م) بعد تأسيس المدينة بقليل (حوالي م) معتمدا في ذلك على نص للإدريسي، جاء فيه إن الماء الذي تُسقى به في مراكش "البساتين مستخرج بصنعة هندسية حسنة، استخرج ذلك عبید الله بن يونس المهندس وسبب ذلك أن ماءهم ليس ببعيد الغور موجود إذا احتقر قريبا من وجه الأرض، هذا الرجل... جاء إلى مراكش في صدر بنائها وليس بها إلا بستان واحد... فقصد إلى أعلى الأرض مما يلي البستان فاحتقر فيه بئرا مربعة، كثيرة التربيع، ثم احتقر منها ساقية متصلة الحفر على وجه الأرض ومريحف بتدريج من أرفع إلى أخفض متدرجا إلى أسفله بميزان حتى وصل الماء إلى البستان وهو منسكب مع وجه الأرض يصب فيه، فهو جار مع الأيام لا يفتر، وإذا نظر الناظر إلى سطح الأرض لم ير فيها كبير ارتفاع يُوجب خروج الماء من قعرها إلى وجهها، وإنما يميّز ذلك عالم بالسبب الذي به استخرج الماء و السبب هو الوزن للأرض... ثم إن الناس نظروا إلى ذلك و لم يزالوا يحفرون الأرض و يستخرجون مياهها إلا البساتين حتى كثرت البساتين والجنات ، واتصلت بذلك عمارات مراكش...".

و لم يناقش Colin كلام الإدريسي الذي تحدث عن حفر بئر في أعلى البستان و جرها بميزان إليه و هذا ينطبق على أية فجارة لكن ما يلاحظ هو أن النص لم يشر إلى تعدد الآبار المتصلة ببعضها عن طريق قناة باطنية بل أكد أن عبد الله بن يونس أجرى

⁸⁾ Les fondements géographique de l'histoire de l'islam, Paris 1968.

(الإدريسي: القارة الإفريقية و جزيرة الأندلس، مقتبس من كتاب نزهة المشتاق، تحقيق و تقديم و تعليق اسماعيل العربي، الجزائر، الجزائر ، ص. - ؛ يذهب H.Terrasse إلى القول: إن مشكل الماء في مراكش وجد حله على الطريقة الصحراوية، فالخطاطير التي احتقرها المرابطون هي الوحيدة من نوعها على سطح الأطلس الأطلنطي؛ و بفضل هذه الخطاطير غرسوا واحة تشكل مفارقة (Paradoxe) جغرافية في هذا السهل الذي يصلح لغرس أشجار الزيتون و الذي لا تتضح فيه التمور (Histoire du Maroc, des origines à l'établissement du protectorat français, éd. Atlantide (Casablanca 1949, PP.222-223.)

السد (أو القناة) من البئر إلى البستان على وجه الأرض و هذا خلاف ما يطبق عادة في تقنية الفجارة؛ وقد تكون ظروف الأرض: من ميل و عمق الطبقة المائية و قرب موقع البستان من موقع البير هي التي جعلت ابن يونس يستغني عن الآبار و عن القناة الباطنية و المهم في ذلك كله انه برهن، بما فيه الكفاية عن معرفته بتقنية حفر الفجارات ،و الذي لفت انتباه Colin. أن الإدريسي لم يذكر أصل هذا المهندس لكن اسمه ،في نظره، موح (Suggestif): فعبد الله ،هو الاسم الذي يُطلق، عادة، على معتقي الإسلام الجدد، واسم والده يونس، أي Jonas، كان يطلق، آنذاك، على المسيحيين و اليهود أكثر مما كان يطلق على المسلمين؛ كما أن لقب المهندس كان يحمله المسيحيون و اليهود أكثر من المسلمين أيضا، و هو يدل على مهنة، نادرا ما كان العرب يمارسونها، وكل هذا يساهم في افتراض أن دخول تقنية الأروقة الباطنية كان عن طريق إنسان غريب عن مراكش

ويستخلص Colin من معلومات نص الإدريسي أنه يمكن افتراض أن تلك التقنية جلبت من الأندلس، و لكنها خاصة بالمناطق شبه الصحراوية، ولا يبدو أنها استعملت في شبه الجزيرة الأيبيرية، والفرضية الأقل مخاطرة تدفع إلى الاعتقاد بأن عبد الله أتى بها من الودح الصحراوية حيث وُجدت منذ القديم ، على ما يبدو و كان الطوارق يطلقون كلمة إفلي (efeli) البربرية على تلك الأروقة وهي كثيرة في قورارة (Gourara) و توات (Touat) والسكان الحاليون ينسبون إنشاءها إلى السكان اليهود القدماء من حرفيين ومزارعين وكانوا يسيطرون على تلك المناطق حتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي" ()

ويخلص Colin إلى القول : إنه يمكن مؤقتا اعتبار ان تقنية الأروقة الباطنية رُ أدخلت إلى تافلات و منطقة مراكش- بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة يهود القورارة و يهود توات ضف إلى ذلك أن التقيب (Forage) عن الآبار و حفر الأروقة الباطنية في منطقة مراكش ما يزالان إلى حدّ اليوم حكرا على عمال مناطق السفح الجنوبي للأطلس: طُدْغَة Todga و درعة .
ومن خصائص أروقة الفجارات المغربية أنها تتسع ، عادة لما يمكن شخصا صغير القامة عند اللزوم من السير فيها ،و يبلغ عمق رؤوسها أحيانا أو م تحت سطح الأرض وتشخصها ، على كامل امتدادها من مسافة إلى أخرى آبار تهوية وامتداد هذه الأروقة الكامل لا يعد فبالنسبة لتمنيط (Tamentit)

¹⁰⁾ G.S.Colin :op.cit.,p.38-39

(تفاديت هنا ترجمة عبارة "حتى اضطهادهم النهائي" التي نقلها- المؤلف عن E.F.Gautier المعروف بمواقفه التاريخية المتطرفة- (G.S.Colin :op.cit.,p.39.)

¹²⁾ G.S.Colin :op.cit.,p.39

المثال، يمكنه بلوغ أربعين كيلومترا، تقريبا، مع الإشارة إلى أن فجارات الصحراء الليبية، المماثلة لها، بناها الرومان بالحجارة بناء جيدا، في شكل جدران منتظمة؛ أما في توات فلا يوجد شيء مشابه لها و ليس للعامل هناك سوى جسده و يداه العاريتان، وهو ما يعوّض الفقر في الأدوات بعقرية غريزية و إصرار، على حدّ تعبير Gautier .

وتصرفّ الفجارة المياه الجوفية في جزئها الأعلى، و تأتي بها عن طريق ميل مناسب إلى الأرض المحتاجة للرّي، و يكون هذا الميل عادة ضعيفا جدًا حوالي مم في طول المتر ممّا يُعوّص الصيانة عند حدوث الانهيارات و يختلف عرضها وارتفاعها لكنهما يكفيان ، دائما تقريبا مكين رجل منحنٍ من المرور فيها.

ولإقامة فجارة تحفر مجموعة من الآبار ثم يتم توصيلها فيما بينها عن طريق

رواق وحيد حسب اتجاه عموديّ على نقاط الموازنة (AFFLEUREMENT) ويحتمل أن تكون الفجارات عوّضت العيون الأتوازية (الانبعاثية) في البداية بعدما يكون مستوى الطبقة المائية قد انخفض و يكون الإنسان قد بحث بعد ذلك على طريقة أخرى للحصول على حاجته من الماء .

ويوفر هذا النظام منسوبا ثابتا، تقريبا من ماء علاقة له بالأمطار وبالفيضانات و الفجارة تُضمّن الرّي بحفر بسيط، و به يُستغنى عن جر (Tirer) الماء و لما كان منسوبها ضعيفا عادة، حوالي بضعة لترات في الثانية، على أكثر تقدير، يحتاج مالكا إلى حوض لتخزينه حتى يكون كافيا ؛فوق ذلك، فإن ماء الفجارة، مثله مثل ماء الآبار و العيون هو ماء صاف لا يغني التربة بل يفقرها و من ثمة فإن مردود الواحات التي تسقى بالفجارات يكون دائما أقلّ من مردود واحات السفوح حيث تجدد الفيضانات دائما خصوبتها و مع كل أسف فإن المصادر العربية لم تزوّنا بمعلومات ، عن الفجارات كما فعلت بالنسبة للأنهار و الآبار و العيون و لا شك أن ذلك يعود أنها كانت تعتبرها آبارا عادية يستتبط ماءها ليسيل على الأرض عينا ، و بالتالي فهي لم تحاول الفصل بين حديثها عنها و حديثها عن العيون العادية.

وبالتالي ينبغي إدخال معالجة موضوعها في إطار الكلام عما يستتبطه الأدميون من عيون و تكون بذلك ملكا لمن استتبطها هي و حريمها و من ثمّ يمكن

¹³⁾ E.F.Gautier:le Sahara,p.151

¹⁴⁾ R.Capot-Rey:L'Afrique Blanche française,T.2,Le Sahara française, Presses universitaires de France, Paris 1953,PP.324-325

¹⁵⁾ R.Capot-Rey,op.cit,PP.325-326

* الحريم هي الأرض التابعة لها، و يختلف الفقهاء في تحديد بعده:فهو في المذهب الشافعي معتبر بالعرف المعهود (الماوردي:الأحكام السلطانيةوالولايات الدينية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ؛ ص)؛و عند الحنابلة خمسة أذرع(الفراء:الأحكام السلطانية ،صححه و علق عليه محمد حامد الفقي،مصر / م ، ص و عند الحنفية ذراع(الماوردي:نفس المصدر ، ص) و ليس للعيون عند مالك حريم إلا ما يضرّ بها(سحنون:المدونة الكبرى للإمام=

لصاحبها أن يمنع كل ما من شأنه أن يضرّ بها، كحفر بئر أو عين بجوارها يمكن أن يؤثر على مائها بأي شكل من الأشكال و للمستنبط أن يسوق ماءها إلى حيث شاء، ويصير مجرى مائها و حريمها .

و قد اختلف الفقهاء فيمن استنبط عينا في البداية: فمنهم من يرى أن بيعها جائز و منهم من يراه حراما، ومنهم من يراه جائزا لرغبة أي في الظروف العادية، وحراما، إن كان البيع بسبب إخلاء المكان، وفي هذه الحالة تكون من حق أقرب الناس إلى مالها مسلفه، يأخذها بلا ثمن .

و يجوز كذلك للرجل أن يبيع ماء العين لكن إذا كان شريك، في أرض و نخل و عين، على سبيل المثال، يكون لشريكه حق الشفعة (الأسبقية في الشراء) في نصيبه من ماء العين، إن هو باعه دون أن يقاسم شريكه في النخل و الأرض، ولكن لو قام البائع بتقسيم الأرض أو الأرض و النخل مع شريكه، أولا، ثم راح يبيع حصته من ماء العين، بعد ذلك، فلا يكون لشريكه الحق في الشفعة و بمعنى آخر، لا شفعة في ماء العين إن لم تكن له أرض مشتركة تُسقى به، و في هذه الحالة يمكن بيع شرب يوم أو يومين، بغير أصل، أو بيع أصل شرب يوم أو يومين في الشهر من عين، على سبيل المثال، و يمكن أيضا بيع فضل ماء الزرع من العيون و كذلك أصل العيون و بيعها ليسقى به الزرع .

وقد كتب ابن عاصم المالكي (ت: / م) ، في موضوع بيع ماء العيون، بيت شعر جاء فيه: "و الماء إن كان يزيد و يقل . فيبيعه لجهله ليس" ، ومما ورد في شروح هذا البيت أنه، لا يجوز بيع الماء ما دام محلّ الزيادة

=مالك بن أنس الأصبحي، رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن ابن قاسم، نشر: دار الفكر بيروت / م، ج. ص المازوني: الدرر المكنونة، في نوازل مازونة، مخطوط بالمكتبة الوطنية، الجزائر، رقم ، ورقة - .

(أنظر سحنون: المصدر السابق، ج. ص .

(الماوردي: المصدر السابق، ص ؛ الفراء: المصدر السابق، ص .

(الماوردي: المصدر السابق، ص ؛ الفراء: المصدر السابق، ص .

(سحنون: المدونة الكبرى، ج. ص .

(نفس المصدر، ج. ص .

(نفس المصدر، ج. ص .

(أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد: شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المالكي، المتوفي هـ ، ضبطه و صححه عبد اللطيف حسن بن عبد الرحمان، المجلد ، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان / م، ص ؛ وانظر في الهامش، أيضا، حاشية أبي علي

الحسن بن رحال المعداني المتوفي سنة هـ، على الرشح و التحفة؛

Ibn Aḥim al -Maliki, al Aḥimiyye ou tuh fat al-H'ukkam; fi mukt, al uqud wal Ahkam, Trad. et annoté par léon Bercher, Alger 1958, Texte arabe P. 102, Trad. p. 103.

والنقصان، و يتعلق الأمر هنا بماء الشرب و السقي، غير أن هذه القاعدة ليست بالصرامة التي يمكن فهمها هنا، لأن بيع ماء العيون و الآبار، كان معمولاً به في المغرب، وقد أباحه الفقهاء للضرورة فقط، إذ مثلوا الجهالة أو الغموض في كمية الماء، و التي تشكل غرراً، بالغرر الجائز في بيع محاصيل الأجنة التي تكون غير معروفة أثناء البيع، بل لا يعرف حتى مالو لم تكن لها محاصيل على الإطلاق .

و يمكن للرجل أيضاً رهن عين أو جزء من شربها () لكنه لا يجوز له كراءها عندئذ، و لا تكون رهناً حتى تُقبض أو تُحاز و يحال بينها و بين جوز للمرتين كراء ماء هذه العين بغير إذن ربها، و إذا فعل ذلك بالإذن، كان الكراء لرب الأرض، و لا يكون الكراء رهناً في حقه إلا أن يشترط المرتين فيكون له رهناً مع الدار، إذا اشترطه، و إن اشترط أن يأخذ كراءها في حقه فإن كان دينه ذلك من بيع، فلا يجوز شرطه، و إن كان دينه من قرض فهو جائز، و من واجب المرتين منع صاحب العين من استغلال مائها، إلا إذا كان الرهن غير مقبوض، و لا يؤذن كذلك للمرتين باستغلاله لأن ذلك خروج عن الرهن .

و يجوز وقف العين و لكن لا يجوز وقف مائها في حد ذاته لأنه لا ينتفع به إلا

وإذا قُطع ماء عين مشتركة بين رجلين و أراد أحدهما أن يعمل ورفض الآخر، يكون الماء كله للذي عمل و أنفق يسقي به حتى يأتي صاحبه بنصف النفقة، و عندها يأخذ حصته، و سبب إعطاء الرجل الأول الماء كله يعود إلى ما صرفه من النفقة؛ أما لو أنه لم يحقق بعمله نتيجة تُذكر فلا نفقة على صاحبه ، و لا يكون للذي لم يعمل قليلاً أو كثيراً، من الماء و لا من فضله، حتى يعطي لشريكه نصف ما أنفق و يجوز للرجل أن يسوق ماء عينه إلى أرض غيره و يكون الزرع بينهما: أي تكون الشركة بينهما بالماء مقابل الأرض .

وإذا أصاب العطش الثمرة بسبب انقطاع ماء العين، و تسبب في موتها، وُضع عن المشتري ما ذهب من الثمار، قليلاً كان أو كثيراً، و ما يبقى منها فهو للمشتري، لأن البائع، حين باع الثمرة، إنما باعها على الماء، و بالتالي فهو يتحمل كل ما يُصيبها من

أنظر : Léon Bercher dans Ibn Aqim al Maliki: op-cit., pp.334-335, Note 539

(سحنون: المصدر السابق، جـ ، ص

(الفراء: المصدر السابق، ص

(مالك بن أنس: متن موطأ الإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، نشر دار الكتب

الجزائر، ص

(سحنون: المصدر السابق، جـ ، ص

(الفراء: المصدر السابق ، ص

قبله، وإن قل، على خلاف بقية الجوائح. ومسؤولية البائع عن نقص ماء العيون كمسؤوليته عن نقص ماء السماء، إذا كانت الثمرة متعلقة بسقيها والعيون كالأبار، لا تقسم إلا على الشرب، أي يكون لكل واحد نصيب معلوم من الشرب؛ أما قسمة أصلها فلا يجوز، وعندما يكون الماء مملوكا يتم التعامل به كأية: إذ يجوز تسليفه، مثل أن يأخذ إنسان يوم سقي من صاحبه على أن يرده له عندما يأتي دوره، بعد أيام، أو ما عسى أن يتفق عليه كان يكتري له مثل يومه ممن يكري ماء، إذا جرت عادتهم بكرائه بينهم، ولا يجوز السلف في زمن عدم الحاجة إلى الماء لردّه في زمن الحاجة إلى السقي، كمن يستلف في الشتاء على أن يقضيه في الصيف، لأنه سلفٌ جرّ منفعة، وهذا لا يسمح به شرعا؛ ومن لم يجد ماء وقت حلول موعد الرد فعليه دفع قيمته يوم السلف .

أما عن تقسيم ماء العيون بين الشركاء فيبدو أن له عدة نماذج، منها، عا المثال، ما شمله سؤال طرح عل الفقيه المالكي ابن علاق، في شأن أهل حصن شيروز، ويتبين من خلاله، أنهم يشتركون في ملكية عين فقسموها إلى خمس سواق مناسبة لما تسقيه كل واحدة من أرض، وراحوا يستغلون تلك المياه بطريقة منضبطة دون مراعاة حقوق الضعفاء و اليأ .

و بعد مدة راجعوا أنفسهم و قرروا الالتزام بالأمر المشروع وانفقوا أن يكون سقيهم، في كل ساقية من سواقهم حصة معلومة بالساعات، بدءا من اعلاهم إلى أسفلهم اي من أولهم إلى اخرهم، ويبقى على هؤلاء فقط، حسب نصّ الجواب، أن يضموا إلى صفوفهم، أثناء عملية القسمة ممثلين عن المحاجير والمحجورات يعينهم القاضي لينوبوا عنهم في ذلك التقسيم، الذي يجب أن يحضى بموافقة من كان لهنّ حظ من النساء، إن كنّ غير محجورات .

والذي يهمننا من هذا السؤال و الجواب عنه أن تقسيم ماء العيون لم يكن دائما يتم حسب قواعد الشرع المعروفة و المضبوطة.

وهناك سؤال اخر طرح، في نفس الموضوع تقريبا، على الفقيه سيدي الشريف محمد المدعو حمّوا" : أن رجلا له عين ماء جنة، و تحتها جنّات كثيرة و كلها

(سحنون: المصدر السابق ، ج. ١ ، ص ١٠٠ .

(سحنون: المدونة ، ج. ١ .

(الونشريسي: المعيار ، ج. ١ .

(البرزلي: المسائل القواطع ، ورقة ١٠٠ .

(الونشريسي: المصدر السابق، ج. ١ ، ص ١٠٠ .

(و الحَجْرُ في اللغة ما مَنَعْتَهُ من أن يُوصَلَ إليه و يقال حجر عليه القاضي إذا منعه من التصرف في ماله و من ذلك حجرُ القاضي على الصغير و السفه (أنظر لسان العرب ص ١٠٠) .

تُسقى بماء تلك العين المشتركة بينهم على نسب مختلفة، إذ منهم من له أربعة أفراد، و منهم من له أقلّ و أكثر، ومعنى الأفراد: الليل فرد و النهار فرد، و النهار أيضا مجزأ: من الصباح للضحى ربع فرد، ومنه للزوال ربع فرد، ومنه للعصر ربع فرد، و منه للمغرب ربع فرد، ولا يسقون الأعلى فالأعلى، بل يسقي الأعلى مثلا بفرد، ومن الغد تدور الدّولة لأسفلهم كلم، و بعدهم مباشرة يعود السقي للأعلى، لأن له دولتين مثلا، ثم يسقي بعده من في الوسط، و هكذا جرت عادتهم، ثم اشترى أعلاهم كلهم جنة تليه بشربها المعروف لها و ضمها إلى جنته فصارت جنة واحدة و خلط ماء الجنة المشترية بماء الجنة العليا .

و قد ينجم عن طول مدة استغلال العين المشتركة وقوع بعض المشاكل منها: نسيان كيفية التقسيم بين الشركاء الأوائل، ولم يعد بالإمكان معرفة انتهاء نهار السقي و بداية ليلته، خاصة بعد انقراض المتعاملين الأوائل و انتقال حقوقهم إلى غيرهم، عن طريق الإرث أو البيع، دون أي تمحيص في هذه القضية؛ إمّا لكون الوريث صغيرا جدا، أو المشتري حديث عهدٍ للملك، و لا يعرف سوى الشرب المخصص له أثناء استلامه له؛ و إمّا اعتمادا على العادة التي جرى العمل بها، دون أن يبحثوا عن حقيقة أمر ذلك، تاركين حقهم لغيرهم يَنْتَفِع به، و في حالة حدوث أيّ نزاع بينهم في هذا الموضوع، ينبغي الاطلاع على رسوم (عقود) الابتياح، و هي تتضمن شرب الأرض المعلوم، من العين المعلوم و الذي يُعبّر عنه عادة بـ "نصف يوم كذا و جميع يوم كذا من كل يوم جمعة (أسبوع)"، و مقتضى قول: "جميع يوم كذا" يعني استغراق جميع أجزائه، من الفجر إلى المغرب، و قول "نصف يوم كذا"، يقضي أيضا التساوي بين الجزئين، بحيث يكون النصف الأخير الذي هو من الزوال مساويا للنصف الأول ضرورة ، كذلك الليل يبتدئ من المغرب إلى الفجر .

وقد سجل Capot Rey اتفاقا بين القانون الفرنسي في فترة استعمار فرنسا للجزائر) (-) و بين الفقه الإسلامي، في الاعتراف بحق صاحب الأرض في ملكية الماء الذي ينبع من أرضه، ملاحظا أن الطريقة الأكثر تداولاً في تقسيم مياه العيون الكبيرة (كالفجارة) هي التقسيم بالوقت، وهي تقوم على إعطاء مجموع الماء المتدفق، في أوقات منتظمة لكل مستخدم، خلال مدة محدّدة، ويتم قياس الوقت بوسائل تقليدية كطول إنسان معين أو عمود أو الوقت الذي يستغرقه تفريغ إناء، ممّا وُضع فيه، عبر ثقب جُعل وسط قعره (تغيرة أو خروبة)؛ و تبقى أبسط طريقة هي المطبقة في فزان، بالأماكن التي تُسقى بماء العيون، عندما يكون هناك ما يدعو للقسمة، حيث يكون

(المازوني: المصدر السابق، ج. 1، ورقة -

(الونشريسي: المعيار، ج. 1، ص -

لكل مالك الحق في الماء المتجمع خلال الليل في خزان العين مدة يوم أو جزء من يوم .

و في بني عباس فإن الساقية الرئيسية التي يسيل فيها ماء عين كبيرة يبلغ منسوبها حوالي / د، يقسم على حصّة أو نوبة وهو ما يسمح لكل مستفيد بالسقي مرّة كلّ واحد و عشرين يوماً و نصفاً، بالتناوب، ليلاً و نهاراً، و ما دامت هذه النوبة لا تمكن المالك من سقي متقارب في المدة الزمنية فإنه لا يستغل سوى خمس حصته و يتنازل على الباقي لصالح ملاك آخرين، على شرط المعاملة بالمثل، ممّا يسمح له بالسقي مرة كل أربعة أيام تقريباً، و تكون مدة الرجل مطابقة لعدد معين من الانغماسات المتعاقبة للتغيرة .

وهذه الطريقة هي التي يعتبرها Gautier E.F نوعاً من الساعة المائية Clepsydre، وهي خاصة بقياس وقت الاستفادة بالماء؛ و هناك اداة اخرى خاصة لتقسيم الماء على مُستغليه: قطرة قطرة و لها شكل مشط مثبت في ملتقى قنوات صغيرة للرّي، يقسم بين أسنانه الحجم الإجمالي للماء، حسب سعة محسوبة بحصص كل واحد . و مع أن ملكية الفجارة تكون لمن احتقرها إلا أن ملكية قنواتها أو رواقها يكون مشتركاً و من ثمّ فلا بدّ من تقسيم مياهها و بما أن منسوبها يكون ثابتاً، بشكل ملموس، فهي تقسم بالحجم، و بدءاً بتعبير الفجارة (La jauger) بواسطة صفيحة من نحاس، ذات فتحات مختلفة الأقطار، و بعد ذلك توضع موزعة (partiteu) في شكل مشط تمرّر في كل ساقية نصيب كلّ واحد من الماء، و يقتصر ذلك النصاب، في غالب الأحيان، على خيط رفيع من الماء، يلحق به حوض لتجميعه قبل استخدامه في السقي .

و بالنسبة لفجارات الأهجار (Ahaggar)، فإن الأمور تجري ببساطة أكبر، حيث لا يوجد هناك تعبير (jaugeage)، و يكون لملاك البساتين الحق في مجموع ماء الفجارة، كلّ حسب دوره، فإذا كانت الفجارة تسقى ثمانية بساتين مثلاً فإن دور المستفيد الواحد يكون كل ثمانية أيام شتاء و كل أربعة أيام صيفاً .

وتشُدّ تَبَلْبَلَة (Tabelbala) عن قاعدة التقسيم المعمول بها في بقية الفجارات حيث تُقسّم كل فجارة إلى عدد من الأسهم، وهي إمّا أن تكون في حوزة الملاك و حدهم و إمّا في حوزة مجموعات تتكون من ثمانية ملاك و (Ouvrier) يساعدهم وقت الكنس السنوي. و يساوي كلّ سهم / من اليوم، و

³⁷⁾ L'Afrique blanche française, T.2 Le Sahara fr, pp.347-348

³⁸⁾ Ibid, p.348

³⁹⁾ Le Sahara, p.154

⁴⁰⁾ Capot-Rey: op.cit., T.2, p.349-350

⁴¹⁾ Capot-Rey: op.cit., p.345

يكون لكلّ مستفيد الحق في ماء الحوض الذي تصبّ فيه الفجارة مدّة مناسبة لعدد أسهمه يلاحظ Capot-Rey أن مبدأ أساسيا يهيمن على الفقه الإسلامي في مجال الملكية ببلاد المغرب، وهو أن الأرض التي تم إحيائها بالماء قابلة لتكون ملكية، وتكون ملكية الماء للذي ساهم في جريانه بعمله أو بماله، و من الماء تتعدى الملكية إلى الأرض، ولما كان الأمر يتطلب لزوم توجيه الماء نحو حي أو آخر، كانت ملكية الماء مميّزة عن ملكية الأرض، على الأقل في بعض الحالات، وعندئذ يقال إن الماء و الأرض "عزبان" يعني أنهما ليسا مرتبطين ببعضهما، وهذه هي القاعدة المطبقة جنوب المغرب الأقصى على الخطارة (الفجارة) باستثناء بعض الجهات، كما في الأغواط، جنوب الجزائر، حيث كانت ملكية الماء حتى السنوات الأخيرة (بداية الخمسينات من القرن العشرين) تتبّع الأرض و هذه حالة شاذة بالصحراء، تدل ثروة مائية غير معتادة. و عندما يكون الماء و الأرض "عزبان" يحدث كثيرا أن يبيع مالك، في حاجة إلى المال، جزءا من مائه أو مجموعته، مع احتفاظه بالأرض، والأرض، بدون ماء، لا قيمة لها في أية واحدة، و ما على المالك الذي سلب نفسه بهذه الطريقة سوى أن يكتري حصة ماء أو يحفر بئرا في بستانه و إلا فهو لن يتردد في تسليم أرضه لشخص له ماء زائد عن حاجته ويعطيه حق الانتفاع ليسقي له الأشجار، فهو يضحي بالمحصول للحفاظ على رأس المال .

والأرض المزروعة في الواحات كلها ملكية خاصة، وكذلك الماء، في غالب الأحيان، فهو ينتقل بالوراثة و قد يكون ملكية جماعية ، ففي الزيبان مثلا: يوجد ماء مملوك في الزاب الظهر اوي و الزاب القبلي و يوجد ماء العرش في الزاب الشرقي، إلا (Iiana) حيث تستمر ميزة الملكية الخاصة كشاهد على وفرته التي زالت اليوم .

ويتبيّن من خلال المقارنة بين الوصف الميداني الذي قام به كلّ من - Capot Rey و Gautier E.F، حديثا، و بين ما أشارت إليه أو تحدثت عنه بعض المصادر العربية في العصر الوسيط و خاصة منها النوازل، عن تقسيم و توزيع ماء العيون، لا سيما الفجاجير أن ليس هناك فوارق عمودية، أي بين فترة و أخرى سجلت في مكان واحد من بلاد المغرب ولكن ما سجل فعلا هو ما يمكن تسميته فوارق أفقية، بين مختلف الأماكن، يعود سببها، ولاشك، إلى العادات و الأعراف المحلية.

⁴²⁾ Ibid,p.349,Note.2

⁴³⁾ Capot-Rey:op.cit.,p.345

⁴⁴⁾ Id

⁴⁵⁾ Ibid,p.347,